الى اخره وهو احسن ليشمل الكلب المعلم على وجه والراجح انه لا يصح وقفه وقيل يصح قطعا لانه لا يملك وهو قربة مندوب اليها قال الله تعالى وافعلوا الخير وقال عليه الصلاة والسلام اذا مات الانسان انقطع عمله الا من ثلاثة اشياء من صدقة جارية او علم ينتفع به او ولد صالح يدعو له رواه مسلم وغيره وحمل العلماء الصدقة الجارية على الوقف قال جابر رضي الله عنه ما بقي احد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم له مقدرة الا وقف وقول الشيخ ان ينتفع به مع بقاء عينه دخل فيه العقار وغيره مما كان او منقولا حيوانا كان او غيره واحترز به عما لا ينتفع به مع بقاء عينه كالاثمان والطعام وكذا المشموم لان الاثمان انما ينتفع بانفاقها واخراجها والطعام بأكله والمشموم لابد دوام اعلم انه يجوز وقف الاشجار لثمارها والماشية لصوفها ولبنها وكذا النحل ليقفر على شياة البلد لان الوقف دوامها وهذه الامور هي منافعها وليس من شرط الوقف ان ينتفع به في الحال فيصح وقف الارض الخربة لتصلح ويكن زرعها وكذا يصح وقف العبد والمحترف الصغير ومن كذا يصح وقف الارض الموجودة كما يصح وقف البيض المعصوبة والله اعلم

قال وان يكون على اصل موجود وفرع لا ينقطع اشكل ان الوقف صدقة جارية والدوام وحقيقة الوقف نقل ملك المنافع الى الموقوف عليه وتمليك المعدوم باطل وكذا تمليك من لا يملك مثاله الاول ما اذا اوقف على من سيولد ثم على الفقراء الا ولد وفي معنى ذلك ما اذا وقف على مسجد سيقام على الفقراء ثم مثال الثاني الوقف على الحمل وكذا على عبد اذا قصد نسمة ولد سيده وفرعنا على الصحيح ان العبد لا يملك بالتمليك وهذا واشباهه باطل على المذهب لان الوقف تمليك منجز ولا يصح على من لا يملك كالبيع وسائر التمليكات والى ما ذكرنا اشار الشيخ بقوله على اصل موجود فرع الوقف على المبني لا يصح وقيل يصح ويصرف على الفقراء والله اعلم وهذا النوع يعبر عنه الفقهاء بقولهم منقطع الاول وقولهم وفرع لا ينقطع احترز به الشيخ عن غير منقطع الاول وهو الذي يعبرون عنه بقولهم منقطع الاخر وعلى هذا فاطلاق النوع الاول وفرع منقطع الاول هو صحيح يختلف الترجيح فيه باختلاف صيغة الوقف فان قال اوقفت على اولادي ثم سكت او على الفقير فلان وسكت ولم يبين كيف مصرفا له دوام نفى هذه الصيغة خلاف منتشر والراجح الاصح وبه قال الاكثرون منهم قال القاضي ابو حامد والقاضي الطبري والقاضي الروياني ونص عليه الشافعي في المختصر وجزم به مالك رحمه الله لان مقصود الوقف القربة والثواب فاذا بين مصرفه في الحال

سهل دامته على سبيل الخير فعلى هذا اذا انقرض الموقوف عليه لا يبطل الوقف على الراجح بل يرجع الى من يصرف الصحيح ونص عليه الشافعي في المختصر الى اقرب الناس الى الواقف يوم انقراض الموقوف عليهم فعلى هذا هل المعتبر اقرب الاولاد ام الاصح اعتبار قرب الرحم فعلى هذا يقدم ابن البنت وان لم يرث على ابن العم وهل يشترك الكل ام يختص به الفقراء الراجح اختصاص الفقراء الان مصرفه مصرف الصدقة وهذا لك على سبيل الوجوب ام الاستحباب فيه خلاف لم يرجح الشيخان فيه شيئا فلو انقرض الفقراء فالمنصوص ان الامام يجعل الوقف حبسا على المسلمين يصرف غلته في مصالحهم ورجحه الطبري وفي الشامل لابن الصباغ يصرف للفقراء والمساكين والله اعلم اما اذا قال وقفت هذا سنة فالصحيح الذي قطع به الجمهور بطلان الوقف لفساد الشرط لان المقصود دوام الثواب وهو مفقود والله اعلم فرع هل يشترط القبول في الوقف ينظر ان كان الوقف على جهة عامة كالفقراء والربط والمساجد لا يشترط لفقد ما وان كان على معين واحد او كان جماعة ففيه خلاف الراجح في المحرر والمنهاج اشتراط القبول فعلى هذا يكون القبول متصلا بالايجاب كما في البيع والهبة وخص المتولي الخلاف بما اذا قلنا الملك في الوقف ينتقل الى الموقوف عليه اما اذا قلنا ينتقل الى الله فلا يشترط القبول قطعا واعلم انما صححه النووي في المنهاج من اشتراط القبول في باب الوقف خالفه في الروضة في كتاب السرقة فقال في زياداته المختار انه لا يشترط والمختار في الروضة بحسب الصحيح وكلام التنبيه يقتضيه فانه ذكر الايجاب ولم يشترط القبول وكذا في المهذب ومن قال بعدم اشتراط القبول خلا بين تشبيهه له بالعتق منهم الماوردي بل قطع به البغوي والروياني بل نص الشافعي على انه لا يشترط والله اعلم

قال فان لا يكون في محظور المحظور الحرام فيشترط في صحة الوقف انتفاء المعصية لان الوقف معروف وبر والمعصية عكس ذلك يحرم الوقف على الثوار الذين يقطعون الطريق وكذا الالات المحرمة كسائر الات المعاصي كما يصنعه اهل البدع من صوفية الزوايا بان يوقف آلة لهو لاجل السماع ويقولون لا سماع الا من تحت قناع ولا يجوز ذلك لانه افساد للطباع وهو مذموم وقد نص القرآن على ذم اهله وليس لهم شيء وكذا لا يجوز الوقف على البيع والكنائس وكتب التوراة والانجيل لانها محرفة ولو كان الواقف